

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-2020-703)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-473-2018)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

التقييم النهائي للفترة الضريبية - غرامة الخطأ في الإقرار، - غرامة التأخر في السداد - المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن التقييم النهائي للفترة الضريبية الخاصة بشهر يناير لعام ٢٠١٨م، وغرامة الخطأ في الإقرار، وغرامة التأخر في السداد الناتجة عنه - أثبتت الهيئة أنها مارست صلاحيتها بإعادة تقييم فترة سبتمبر ٢٠١٨، ونتج عنه تعديل بند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية، حيث تبين وجود مبيعات لم يفصح عنها المدعي وتم اكتشافها في الفواتير الصادرة من المدعي، وبخصوص غرامة التأخر بالسداد وغرامة تقديم إقرار ضريبي خاطئ، وتبين للهيئة عدم صحة إقرار المدعي، وصدر إشعار تقييم نهائى في تاريخ ١١/٤/٢٠١٩م وهو ما نتج عنه وجود اختلاف في قيمة الضريبة المستحقة والتي لم تسدد في الميعاد النظامي، وبناء على ذلك، تم فرض غرامة التأخر في السداد، وغرامة الخطأ في تقديم الإقرار - ثبت للدائرة أن المدعي عليها لم تقم بالرد الموضوعي لبيان أسباب إجرائها - مؤدى ذلك: قبول دعوى المدعية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٤) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/٢) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠٢١هـ.
- المادة (١٣) من قواعد وإجراءات عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢١) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:



الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: في يوم الأحد (١٤٤٢/٠٨/١) الموافق (٢٠٢١/٠٣/١٤)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) بتاريخ ١٢/٢٣/١٤٣٩هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٤٧-٤٧٣-٢٠١٨) بتاريخ ١٩/٠٩/٢٠٢٠م. تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعى/ شركة ...، سجل تجاري رقم (...), تقدمت بلائحة دعوى بواسطة مديرها/ ...، إقامة رقم (...), بموجب الوكالة المصادق عليها من الجهات الرسمية، تضمنت اعترافها على قرار المدعى عليها بشأن التقييم النهائي للفترة الضريبية الخاصة بشهر يناير لعام ٢٠١٨م، وعلى غرامة الخطأ في الإقرار وغرامة التأخير في السداد الناتجة عنه.

وبعرض ذلك على المدعى عليها أجبت بما يلي: "أولاً: الدفع الشكلي: حيث أن المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على ما يلي: "يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ العلم به، وإلا عد نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى" وحيث أن الإشعار باللغاء طلب المراجعة صدر بتاريخ ١٦/٠٧/٢٠٢٠م، وتاريخ التظلم لدى الأمانة هو ١٣/٩/٢٠٢٠م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثة أيام، وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضفي القرار الطعن متصناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. ثانياً: الدفع الموضوعي: مارست الهيئة صلاحيتها بإعادة تقييم فترة سبتمبر ٢٠١٨، بناءً على الفقرة (١) من المادة (٦٤) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والتي جاء فيها "للهيئة إصدار تقييماً للالتزامات الشخصية للضريبة بضريبة القيمة المضافة لفترة ضريبية أو أكثر، ويجب على الهيئة إشعاره بذلك التقييم عند إصداره"، ونتج عنه تعديل بند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية ليصبح ٩٢,٥٣٧,٨٢٧.٢٠ ريال سعودي، حيث تبين وجود مبيعات لم يفصح عنها المدعى وتم اكتشافها في الفواتير الصادرة من المدعى، حيث يتبيّن بأن المدعى قام بإصدار فواتير في الفترة الضريبية محل الدعوى ولم يقم بالإقرار عنها وتم إخضاعها على أساس الاستحقاق. واستناداً على المادة (٢٣) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي والتي نصت على أنه " تستحق الضريبة في تاريخ توريد السلع أو الخدمات أو في تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية أو في تاريخ استلام المقابل جزئياً أو كلياً وفي حدود المبلغ المستلم، أيها أسبق،، تم التعديل على بند المبيعات الأساسية. وبخصوص غرامة التأخير بالسداد وغرامة تقديم إقرار ضريبي خاطئ، فبعد مراجعة إقرار المدعى، وبعد أن تبيّن للهيئة عدم صحته، صدر إشعار تقييم نهائياً في تاريخ ١١/٤/٢٠١٩م وهو ما نتج عنه وجود اختلاف في قيمة الضريبة المستحقة والتي لم تسد في الميعاد النظامي، وبناء على ذلك، تم فرض غرامة التأخير في السداد عن الأشهر اللاحقة للفترة الضريبية محل الاعتراف كما تم توضيحه آنفاً وذلك وفقاً للمادة (٤٣) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي جاء فيها "يعاقب كل من لم يسد الضريبة المستحقة خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامة تعادل (٥٠) من قيمة الضريبة غير المسددة عن كل شهر أو جزء منه لم تسد عنه الضريبة"، وغرامة الخطأ في تقديم الإقرار بناءً على الفقرة (١) من المادة (٤٢) والتي جاء فيها "يعاقب كل من قدم إلى الهيئة إقراراً ضريبياً خاطئاً، أو قام بتعديل إقرار ضريبي بعد تقديمها، أو قدم مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق، بغرامة تعادل (٥٠) من قيمة الفرق بين الضريبة المحتسبة والمستحقة".

ثالثاً: الطلبات: بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلي بصفة أساسية، والحكم برد الدعوى من الناحية الموضوعية بصفة احتياطيه".

وفي يوم الأحد (١٤٤٢/٠٨/١٤هـ) الموافق (٢١/٠٣/٢٠٢١م)، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث حضرت المدعي عليها ولم يحضر المدعي رغم تبلغه بموعده هذه الجلسة وطريقة انعقادها ولم يرد منه أي عذر مانع من حضورها، ومشاركة ممثل المدعي عليها (...) وبعد النظر في الدعوى وما قدم من مستندات وحيث أن القضية مهيئة للفصل فيها وبعد إنتهاء مشاركة الحاضر لغرض المداوله وبمواجهته بذلك طلب السير بالدعوى وإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٠) بتاريخ ١٤٢٠/١١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار المدعي عليها بشأن التقييم النهائي للفترة الضريبية الخاصة بشهر يناير لعام ٢٠١٨م، وعلى غرامة الخطأ في الإقرار وغرامة التأثر في السداد الناتجة عنه، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١١٣) وتاريخ ٢٠/١١/١٤٣٨هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخباره بالقرار، وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى عبر البوابة الالكترونية بتاريخ ١٤/٨/٢٠١٨م، وتبلغت بإشعار الإلغاء التلقائي بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٨م، وعليه فإن الدعوى تم تقديمها خلال المدة النظامية المنصوص عليها في المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة: "يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثةين يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى" ، الأمر الذي يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع؛ فإنه يتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن الخلاف يكمن في مطالبة المدعي بإلغاء إجراء المدعي بشأن التقييم النهائي للفترة الضريبية الخاصة بشهر يناير لعام ٢٠١٨م، وعلى غرامة الخطأ في الإقرار وغرامة التأثر في السداد الناتجة عنه، وبالاطلاع على ملف الدعوى يتبين أن المدعي عليها لم تقم بالرد الموضوعي لبيان أسباب إجرائها، رغم مخاطبتها بتاريخ ١٤/١١/٢٠٢٠م، عبر النظام من قبل الأمانة العامة لتزويدها بردتها الموضوعي ولم تقم بالرد، وحيث نصت المادة (١٣) من قواعد عمل اللجان الضريبية على أنه: "تبلغ الأمانة العامة المدعي عليه بصحيفة الدعوى، ويجب عليه إيداع الرد خلال مدة لا تزيد على (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه، وللدائرة بناء على طلب مسبب من المدعي عليه تمديد هذه المدة بما لا يزيد على مدة (ثلاثين) يوماً أخرى، وإذا لم يقم المدعي عليه بإيداع الرد خلال المدة المقررة، تقوم الأمانة العامة بدراسة الدعوى وإحالتها إلى الدائرة المختصة" ، وحيث أنه حتى بعد إحالة القضية لهذه الدائرة لم تقم بالرد حتى موعد الجلسة وعندما ردت جاء الرد مجرد قول مرسلاً يعوزه الدليل بل إن الرد جاء منصرفًا إلى شهر سبتمبر لعام ٢٠١٨م، في حين أن

الفترة محل النزاع متعلقة بشهر يناير ٢٠١٨م، مما يوجب الحكم بقبول الدعوى وإلغاء قرار المدعي عليها محل الدعوى،
وعليه،

القرار

وبعد إطلاع الدائرة على أقوال الطرفين، وما قدم من مستندات، وعملاً بأحكام النظام ولائحته التنفيذية وقواعد عمل اللجان الضريبية قررت الدائرة بالإجماع:

- قبول دعوى المدعية/ شركة ...، سجل تجاري رقم (...), وإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل محل الدعوى. صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعي عليها، واعتبارياً بحق المدعية، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،